

مجتمع المعلومات والفجوة المعلوماتية: أسبابها وسبل تقليصها

أ.د. عبد اللطيف صوفي

أستاذ ورئيس قسم المكتبات
جامعة منتوري قسنطينة

1. مجتمع المعلومات:

ليس من السهل وضع تعريف محدد واضح شامل لمفهوم مجتمع المعلومات، إذ لا يكفي توفير وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأنواعها وأشكالها في مجتمع ما ليحمل هذه التسمية، بل لابد فوق ذلك من أن يتوفر هذا المجتمع على درجة عالية من التكوين والتأهيل والوعي، ويمتلك حركية اجتماعية متكاملة، تلعب فيها الجماعات على سبيل المثال دوراً بارزاً في تعليم الطلبة عن بعد، والبنوك في إنشاء البطاقات الذكية في كونها طريقاً للتجارة الإلكترونية، والحكومة في إفساح المجال أمام جميع المواطنين للتعبير عن آرائهم، وأفكارهم، واختيار ممثليهم إلكترونياً. كما تقوم المستشفيات فيه بالإفادة من بنوك المعلومات الطبية والتداوي عن بعد: بينما تلعب مصالح الأمن دوراً هاماً وحيوياً في مكافحة المخربين على شبكات المعلومات، وتمارس الشركات أعمالها عبر السبل التكنولوجية المتطورة، مع التحديث المستمرة، ومواكبة التطورات المتلاحقة في جميع الميادين. وهناك خمسة معايير رئيسية لمجتمع المعلومات يمكن إيجازها بمايلي:

- **المعيار التكنولوجي:** ويقاس مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل مكان، داخل المدن، والقرى، والمؤسسات، والمنازل والمدارس وما إليها، ومدى استخدامها والتحكم فيها.
- **المعيار الاقتصادي:** ويعكس مستوى الأفراد الاقتصادي، ودخلهم المادي، ومواردهم الاقتصادية، والموارد الاقتصادية للمعلومات التي ينتجها، ومدى تطور الريف من الناحية الاقتصادية.
- **المعيار السياسي:** ويعكس مدى ترسيخ الديمقراطية، وتعزيزها، وحرية التداول والتعبير واختيار المسؤولين، والنضج السياسي للأفراد والمجتمع.

● **المعيار الثقافي:** ويعبر عن المستوى العلمي المعرفي للأفراد وإدراكه لأهمية المعلومات كقيمة ثقافية⁽¹⁾

وقد استطاعت تكنولوجيا الإعلام والآصال الحديثة المتواصلة التطور أن تغير في حياة الناس بصورة كبيرة في الدول المتقدمة التي تنتج هذه التكنولوجيا، بما يمكنهم من التحول منذ عام 1995 مجال مجتمع المعلومات، بإيجاد شبكات معلومات وافية توفر المعلومات لجميع أفرادها في كل زمان ومكان، لأن مركز ثقل هذا المجتمع هو الإنسان، وبالتالي لابد من تكوينه، وتثقيفه، وإفساح المجال أمامه بكل التسهيلات والوسائل اللازمة لدخول هذا المجتمع بوعي وإدراك. وقد وضع هذا المجلس ثلاثة وسائل لحل المشكلات التي تعرض سبيل دخول مجتمع المعلومات وهي:

1- التزام الدول بإقامة قواعد خدمات أساسية قاعدية، ووضعها تحت جميع الناس، بغض النظر عن إمكاناتهم المادية، أو مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية والثقافية.

2 - إقامة نقاط التقاط محلية أو منافذ لتحصيل المعلومات في كل وقت داخل المدارس والمكتبات، والأماكن العامة وما إليها لفائدة الناس الذين لا يمتلكون وسائل تحصيل المعلومات الإلكترونية في منازلهم، أو أماكن عملهم.

3 - الإعلام الواسع حول أهمية جعل الخدمات الإعلامية، والمعلوماتية الإلكترونية إلزامية، حتى تتأكد، وتدعم، وتزداد رسوخاً مع الزمن⁽²⁾

إن مجتمع المعلومات هو مجتمع جديد في كل جوانبه. إنه مجتمع الإبداع والابتكار، والاكتشافات العلمية المتواصلة. ويتحدث المجلس الأوروبي في كتابه الأخضر عند حديثه عن مجتمع المعلومات فيقول: " ينبغي التأكيد على أننا نتجه لخلق مجتمع المعلومات الذي لا يقصى أحداً، ليقوم للناس ومن الناس، ذلك لتحرير القوى التي تعيش فيه، حتى لا يكون هناك فقراء معلومات وأغنياء معلومات. إن الخدمات الشاملة يمكن أن تحقق ذلك، لأن تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها يجب أن تتجه نحو حاجات المستفيدين، وتوقعاتهم، وتمكينهم من استخدام منافذ رخيصة بتكاليف معقولة، لأحسن الخدمات المطلوبة. ولا يجوز حصر الخدمات الشاملة بقضية تخفيض التكاليف أو الخدمات الهاتفية فقط، بل يجب توسيعها لاعتبارات معلوماتية بكيفية أخرى هامة، والسؤال المطروح هنا بقوة: هل تستطيع أوروبا بعامة تحمل مجتمع المعلومات بتكاليفه، وطاقاته وإمكاناته ؟"⁽³⁾

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للدول المتقدمة التي تمتلك الإمكانيات والطاقات اللازمة لدخول هذا المجتمع، فماذا تقول الدول النامية، والفقيرة، التي مازال بعضها يعاني حتى من تحصيل لقمة العيش. وعندما يتحدث هذا النص عن مجتمع المعلومات الذي لا يقصي أحداً، ولا يريد رؤية فقراء معلومات وأغنياء معلومات، فانه دون ريب من قبيل الكلام الجميل الذي ينطبق عليه المثل السائر. "اقرأ تفرح، جرب تحزن" اللهم إلا إذا كان المقصود بأغنياء المعلومات وفقرائها داخل مجتمعاتهم المتقدمة.

أما مجتمع المعلومات الذي ننشده نحن في الدول النامية، ونسعى إليه، فهو مجتمع تسوده العدالة والحوار. والمصالح المتبادلة، واحترام الآخر، وليس لنا من سبيل إلى هذا المجتمع سوى بحفز الهمم، وخلق الظروف المناسبة للإبداع والابتكار، حتى تتمكن من وضع تكنولوجياتنا وتطويرها بأنفسنا... بما يخدم مصالحنا وأهدافنا في التطور والتقدم، بعيداً عن سياسة الإملاء الغربية التي تبذل كل جهدها للهيمنة والسيطرة⁽⁴⁾ من خلال العولمة، التي تسخر الإستراتيجيات والسياسات بهدف الهيمنة على العالم، وفرض أنماطها الاقتصادية والعسكرية، والاجتماعية، والثقافية، مثل تحرير التجارة، والأسواق المفتوحة، وتدفع رؤوس الأموال، والشركات متعددة الجنسيات، واحتكار العمل عبر إنتاج سلع ذات تقنيات عالية، كصناعة الحواسيب، وبرامج علوم الفضاء، وغيرها من التكنولوجيات الحديثة المتطورة مع سعيها لطمس الخصوصيات الحضارية والإنسانية لدول الجنوب. وقد وضع تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر عام 1999 أن العولمة تخلق وضعاً جديداً من عدم الأمان، لأنها تزيد الفجوة بين الأقلية الغنية القادرة من شعوب العالم، والغالبية العظمى الفقيرة التي تحظى ولو بالحد الأدنى من المكتسبات في مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية منها أو الثقافية والإعلامية وغيرها، وفي الوقت الذي تعلن فيه الليبرالية الجديدة انتصارها، مازالت دول الجنوب تدور في حلقة مفرغة، دون أن تستطيع الوقوف على قدميها بل تجد الفجوة تزداد بينها وبين الدول الغنية يوماً بعد يوم.

2. الفجوة المعلوماتية:

الفجوة المعلوماتية بتعبير موجز، هي المسافة المعلوماتية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، أي بين دول الشمال ودول الجنوب. وتعد الفجوة المعلوماتية إحدى المشكلات الكبرى التي يعانيها عالمنا المعاصر، وهي ترتبط

بعدد من الأسئلة المطروحة حول المحيط الذي نعيش فيه، ومستقبل العالم من حولنا، ومستقبلنا في هذا العالم، كما ترتبط بأحداث 11 سبتمبر التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية، والأمن الدولي.

والفجوة التي نتحدث عنها واسعة بين قلة من العالم المتقدم 20% من سكان العالم، وبين كثرة من العالم النامي 80% من سكانه. وإذا كان من المفترض أن تقدم تقنيات المعلومات والاتصال المتطورة تحسينات سريعة على شروط الحياة في الدول النامية، فإن الملاحظ أنها وسعت الهوة في مستويات الحياة بين الطرفين.

ولبيان مستوى هذه الفجوة نسوق الأمثلة التالية:

* يوجد في العالم اليوم ما يزيد عن 02 مليون تليكس وأكثر من 40 مليون جهاز فاكس فضلاً عن 700 مليون كومبيوتر و900 مليون خط هاتفي شغال، 80% منها في الدول المتقدمة، بينما يوجد في ولاية كاليفورنيا وحدها من الخطوط الهاتفية أكثر مما يوجد في الدول الأفريقية مجتمعة الموجودة في النصف الشمالي من القارة.

* إن نسبة 90% من مستخدمي إنترنت هم في الولايات المتحدة الأمريكية.

* بلغت القيمة السوقية لمايكروسوفت عام 1999 ما يعادل 407 مليار دولار علماً بأنها لا تشغل سوى حوالي 10 آلاف عامل.

* بلغ الدخل القومي لفرنسا عام 1998 ما يعادل 1329 مليار دولار، وإيطاليا 1133 مليار دولار، بينما بلغ دخل الدول العربية مجتمعة بما تملكه من مردود الثروة النفطية 323 مليار دولار⁽⁵⁾.

* التعليم الجامعي في الدول المتقدمة يتجه أكثر فأكثر نحو الجامعات الافتراضية، وجامعات انترنت، والتكوين عن بعد، بينما مازال التعليم العالي في مجمله داخل الدول النامية يعتمد الوسائل التقليدية، والتكوين التقليدي، والمكتبات التقليدية.

* المكتبات في الدول المتقدمة تعتمد أكثر فأكثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، والأقراص المدمجة *CD-Rom*، وانترنت، والشبكات، والاتصال المباشر على الخط (*Line-ON*) بقواعد المعلومات وبنوكها، كما يعتمد الوسائط المتعددة (*Multi-Media*) والمنشورات الإلكترونية وتنتقل من الحاسوب في المكتبة إلى المكتبة في الحاسوب، كما تتجه بقوة نحو إقامة المكتبات الرقمية *DigitalLibrary* سعياً للوصول إلى المكتبات بدون جدران، بينما المكتبات في الدول النامية مازالت تعتمد بصورة أساسية الوسائل التقليدية والأوعية الورقية في مجموعاتها وخدماتها.

* عام 1998 كان هناك 72.1 طريق لالتقاط المعلومات بالنسبة لكل 100 ساكن في الدول المتقدمة، بينما ينخفض هذا العدد في الدول النامية إلى 7.8 طريق لكل 100 ساكن وأكثر من ذلك بالنسبة للدول الفقيرة أو الأقل نمواً حيث يصل إلى 1.6 طريق لكل 100 ساكن فقط.

* عام 2000 استقبلت انترنت 81.5 ضيفاً لكل 1000 ساكن في الدول المتقدمة، بينما لم تستقبل سوى 0.85 ضيفاً في الدول النامية لكل 1000 ساكن. * عام 1997 عرفت إنترنت استضافة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بـ 267 مرة من أفريقيا، ازدادت عام 2000 حيث وصلت إلى 540 مرة (6)

هذه بعض الأمثلة التي يمكن تقديمها حول توضيح الفجوة المعلوماتية بين دول الشمال ودول الجنوب، وهي إن دلت على شيء إنما تدل على الهوة المعلوماتية التي تفصل بين العالمين، عالم الدول المتقدمة، وعالم الدول النامية، الأول الذي يمتلك جميع الوسائل، الإمكانيات التي تؤهله للدخول إلى المعلومات، والأفكار، والعلوم، أي مجتمع المعلومات بمعناه الواسع، والثاني الذي يفتقر بشكل أو بآخر إلى هذه الإمكانيات، إنه الفرق بين الناس، والجماعات والمناطق في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، وامتلاك المعلومات واستخدامها لمزيد من التقدم والتطور، كذا استخدام انترنت بفعالية وفائدة (7).

3. أسباب الفجوة المعلوماتية:

تشير العديد من الدراسات، أن الفجوة المعلوماتية ترتبط بأمرين أساسيين هما: الدخل الوطني، والبناء الثقافي، هذا إلى جانب بعض الأمور الأخرى مثل: حجم الموازنة المالية للدولة وشكلها، خلفيات العمر، الجنس، الخلفية اللغوية للأفراد، كذا أماكن السكن بمقرها وبعدها من العواصم والمدن الكبرى، كل هذه الأمور تلعب دورها في الفجوة المعلوماتية بين الدول، بين دول الشمال والجنوب من جهة، وبين دول الجنوب بعضها إلى جانب بعض من جهة أخرى، مما يجعل الواحدة منها أكثر أو أقل تقدماً من الأخرى.

ومن بين أهم الأسباب الأخرى التي تتسبب في تعميق الفجوة المعلوماتية نذكر: قلة الحواسيب الموضوعة تحت التصرف، الأمية والأمية المعلوماتية، قلة الكوادر الفنية القادرة على التأطير، ضعف الاهتمام بانترنت كوسيلة ثقافية هامة لا غنى عنها، هذا

فضلاً عن ضعف القوة الكهربائية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ضعف البنية التحتية للهاتف ووسائل الاتصال الأخرى. ففي أوغندا على سبيل المثال بقيت إحدى المستشفيات سنين طويلة بدون هاتف، برغم سعيها المتواصل لتحقيق ذلك، ثم حصلت عليه ولكن بارتباط مع القمر الصناعي مع تكاليف بلغت (2.5) دولار لل دقيقة الواحدة، وهذا يعادل ثلاثين مرة أكثر من التكاليف المماثلة في بلاد الغرب. وفي أوغندا أيضاً، اضطرت متدربة في دورة تكوين أن تسافر مدة (06) ساعات للوصول إلى كامبالا حتى تحصل على المعلومات التي تحتاجها لمواصلة التكوين، متحملة تكاليف السفر المرتفعة، فضلاً عن طول المسافة وضيق الوقت والجهد، ولكن لم يكن أمامها أي سبيل آخر للوصول إلى مطلبها بسبب ضعف وسائل الاتصال وقصورها، وهو أمر لا يمكن مطلقاً تصور مثيله في دولة متقدمة، ثم أليست هذه الفجوة هي جزء لا يتجزأ من الوضع الاقتصادي المعروف الذي يفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال تكون بالإيجاب والنفي. صحيح أن للدخل المادي علاقة كبيرة بهذا القصور، وتأثيراً قوياً على خلق هذا الوضع الصعب، بحيث - كن القول، أن الناس في الدول الفقيرة هم بحاجة إلى الماء والغذاء، والصحة، والتعليم، ول حاجاتهم إلى الحاسوب، وبالطبع فإن الأمر لا يطرح من خلال إما، أو، لأن الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بمساعدة التقنيات الحديثة هو بالمقابل الأقدر على جلب الماء، والغذاء، والصحة، والتثقيف وغيرها من الحاجات الأخرى⁽⁸⁾، مما يجعل مقولة: "الينيسيلين بدل البانتيوم للفقراء" ليست المقولة الأصح والأنسب في هذا المجال.

4. سبل التغلب على الفجوة المعلوماتية:

درست الدول الثماني الكبرى في اجتماعها الذي عقد في أو كيناوا *Okinawa* خلال شهر جويلية عام 2000 موضوع الفجوة المعلوماتية و سبل التغلب عليها، و ذلك من خلال حوارها حول مجتمع المعلومات. *Digital Opportunity Task Force* و التي اطلق عليها فيما بعد *DOT Force*. ويتكون هذا الفريق من ممثلين عن هذه الدول الثمانية، إلى جانب مندوبين آخرين عن منظمات خاصة وعامة دولية، يعملون جنباً إلى جانب، وبعضهم مع بعض. وقد اجتمع هذا الفريق، بعد دراسة للموضوع من مختلف جوانبه، ورفع تقريره وقدمه لاجتماع قمة الثمانية الذي عقد في

العام اللاحق في مدينة جنوة الإيطالية تحت عنوان (الفرصة الرقمية للجميع ومواجهة التحديات)⁽⁹⁾ وخلص هذا التقرير إلى القول، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IKT)⁽¹⁰⁾ تقدم استخدامات ذكية، تحمل معها عدم مساواة اجتماعية واقتصادية بين الشعوب، ويتضمن هذا التقرير ثماني نقاط، لم تذكر المكتبات فيها للأسف بصورة مباشرة، بل من خلال إشارات هنا وهناك تعبر عنها، أو تشير إليها. وتتخلص هذه النقاط بما يلي:

1.4 ضرورة تطوير نقاط دخول اتصالية عامة لتقنيات الإعلام والاتصال في الدول النامية، ودعمها بإسهام الدول الكبرى، قصد الوصول إلى دخول مناسب، وتأمين مداخل مقبولة لهذه التقنيات، وتذليل المصاعب التي تعترض طريقها.

2.4 ضرورة إعطاء أهمية خاصة للمنافذ المعلوماتية، والتكوين بصورة واسعة على استخدام وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

3.4 استخدام مختلف الوسائل والسبل الكفيلة بتسهيل استخدام انترنت في الدول النامية، وتحسين التحكم فيها من خلال الكوادر البشرية المؤهلة، والمعلمين، والطلاب، وتلاميذ المدارس، مع تدعيم الدراسة عن بعد.

4.4 دعم قضية ترجمة المعلومات بصورة فورية آلية إلى اللغات الوطنية ما أمكن ذلك، وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تطوير البرامج لإقامة شبكات المعلومات الوطنية.

5.4 دعم البرامج على الخط وجعلها، بلغات متعددة

6.4 دعم البرامج غير التجارية، وبخاصة بالنسبة للمؤسسات والمجموعات العلمية وتوسيعها، وزيادة أعدادها.

7.4 دعم الدول وتشجيعها على إيجاد منافذ دخول مجانية للمعلومات، وبخاصة في الشبكات الوطنية والمعلومات المخترنة محلياً.

8.4 دعم الناشرين الراغبين في إقامة نماذج ذات الاستخدام الواسع، وذات المحتويات العلمية الهامة.

وقد تم اعتماد هذا التقرير في اجتماع رؤساء الدول الغنية في مدينة جنوة الإيطالية.

5. الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والفجوة الرقمية.

بعد صدور وثيقة او كيناوا (*Okinawa*) السابقة الذكر، رفع السيد روز شيمون (*Ross Shimmon*) باسم الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (*IFLA*)⁽¹¹⁾ رسالة إلى قادة الدول الثماني الكبرى أبلغهم فيها دعم الاتحاد لهذه الوثيقة الصادرة عنهم من حيث المبدأ، والمضمون العام لها، وذكرهم بالدور الفاعل للمكتبات وأهميتها في تقليص الفجوة الرقمية، وموافقة على تدعيم فريق عمل الفرصة الرقمية الذي شكلوه، بما يحقق الفائدة للجميع. وقد تسلم منهم رسالة إيجابية، تبعها تشكيل ما يسمى (ظل الدول الثماني الكبرى) الذي تألف من مندوبي جمعيات المكتبات في هذه الدول، في إطار التغطية المعلوماتية، ولتقديم الدعم الملائم في الوقت المناسب. ثم شارك السيد روز في اجتماع عقدته اليونسكو لهذا الغرض، وقدم أيضا دراسة حول الموضوع ضمنها رأي الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات في فريق عمل الفرصة الرقمية، وسبل دعمه لها أيضا. كما قدمت اليونسكو مقترحاتها في هذا الاتجاه، بانتظار عقد مؤتمر جنوة للدول الغنية، ومتابعة ما يصدر عنها حول هذا الأمر الهام ودراسة التوصيات الجديدة، وإبداء الرأي فيها، منطلقين بضرورة تذكير الحكومات الأوروبية بأهمية المكتبات، ودورها في هذا الصدد.

وقد تشكلت لجان في العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا من مختلف أنواع المكتبات لدعم هذا التوجه، حفاظا على وضع المكتبات كمؤسسات ثقافية ذات أهمية فائقة في مواكبة التقدم العلمي، والازدهار الثقافي، ودورها البارز في نقل المعلومات، وضرورة وجودها عند نقاط الولوج لدى وسائل الإعلام والاتصال. وفي اجتماع عقدته مجموعة (ظل الدول الثماني الكبرى) على هامش مؤتمر افلا (*IFLA*) الذي أقيم في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، تم إقرار ضرورة إصدار منشور حول "المكتبات وإنترنت" بالارتباط مع منشور (*IFLA-UNESCO*) الخاص بالمكتبات العامة والصادر عام 1994⁽¹²⁾. كذا المنشور الخاص بالمكتبات المدرسية الصادر عام 2000⁽¹³⁾. ويمكن أن تكون مثل هذه المنشورات وسيلة مفيدة للسياسيين، والمفكرين، وأصحاب القوة المالية، قصد إيجاد سبل ملائمة للاستخدام والتطبيق في الميدان، عند وضع استراتيجيات وطنية للمعلومات، تبعا لتوصيات فريق عمل الفرصة الرقمية (*Dot-force*). وقد تم تعميم المنشورات السابقة الذكر الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، ومنظمة اليونسكو على أوسع

نطاق، وعبر لغات متعددة، قصد التعريف بها في مختلف الدول، وبين المنشغلين بهذا الأمر الهام.

وقد قام الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) عام 2000 بتشكيل لجنة قصد إدارة هذا الموضوع، والحوار حوله، مع دراسة القضايا الخاصة بحرية التقاط المعلومات، والحق العام في تحصيلها، وحرية الناشرين وحدودها، مع إلزامية النشر وحرية، فضلاً عن تخزين المنشورات الإلكترونية، وقوانين نقلها، إلى غير ذلك من أمور. اجتمعت هذه اللجنة أربع مرات حتى الآن، وعقدت مؤتمراً صحفياً لبيان النتائج التي توصلت إليها، وكان بين أهم الموضوعات التي درستها هذه اللجنة في اجتماعاتها موضوع الدوريات المطبوعة، والدوريات الإلكترونية⁽¹⁴⁾

ومما يؤسف له أن القرارات التي تتخذها منظمة التجارة العالمية (WTO) من شأنها أن تؤثر في المستقبل سلباً على وظائف المكتبات ليس في الدول النامية فحسب، بل وحتى في الدول المتقدمة والدول الكبرى. وقد أوضحت (IFLA) تخوفاتها من الانعكاسات السلبية لهذه القرارات على المكتبات، حين شاركت في اجتماع (WTO) الذي عقد على مستوى الوزراء في سياتل (Seattle)، كما شاركت في مؤتمر الدوحة بقطر خلال شهر نوفمبر الماضي. ومن أهم هذه القرارات التي تؤثر سلباً على المكتبات وعلوم المعلومات نذكر: الاتفاق العام المتعلق بنقل الخدمات (GATS) والاتفاق الخاص بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)⁽¹⁵⁾. وتسمح الاتفاقيات التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية بفتح جميع حدود الدول أمام المنافسة، كذا خدمات الجهات العامة مثل المكتبات، وتفسح المجال أمام الدول الراغبة في توقيع هذه الاتفاقيات. وغني عن القول أن ذلك يلقي بظلاله السلبية بصورة خاصة على الدول النامية، ويجعلها أسيرة حاجات الدول المتقدمة، ومؤسستها الكبرى.

وعند بدء الجولة الثانية من مباحثات الجات (GATS) عام 2001 دخلت 13 دولة بينها الدول الثماني الكبرى في مفاوضات حول المكتبات والأرشيف والمتاحف وما إليها، وبالتأكيد ستتنضم إليها بعض الدول الأخرى، أما الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) فقد تقدم بطلب إلى هذه الدول يؤكد فيه على ضرورة إبقاء الدعم اللازم للمؤسسات الثقافية السابقة الذكر، لأنها تقع في محيط الثقيف العام، وتدعم الحق العام في الاطلاع⁽¹⁶⁾

ويتركز خطر اتفاقية تريس (*TRIPS*) المشار إليها آنفاً، في تقييد حرية المواطنين ووضع الحواجز أمام وصولهم إلى المعلومات بدون مقابل، تدعيماً لحقهم العام في الاطلاع والتثقيف، لا بد من الوقوف في وجه ذلك، مع ضرورة انتزاع اعتراف منظمة التجارة العالمية (*WTO*) بحقوق النشر والتأليف الوطنية للدول. وإذا كان من الصعب تحقيق ذلك من خلال الجمعيات والمؤسسات والاتحادات الوطنية، فإنه لا بد من تحريك الاتحادات والمنظمات الدولية التي تهتم بشؤون المكتبات والمعلومات، مثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (*IFLA*) ومنظمة اليونسكو (*UNESCO*)، بغية إيجاد مكان للمكتبات على المنصة الدولية، والاعتراف بوجودها، وتأثيرها في مجال الثقافة والتكوين ودعم حرية الرأي وحقوق الإنسان، وأهمها حقه في الاطلاع، ولن يكون بإمكان المكتبات الإسهام في تقليص هذه الفجوة إلا عبر تكاتفها وتضامنها على المستويات الوطنية والدولية.

6. مقترحات لتقليص الفجوة الرقمية:

هناك بعض المقترحات المفيدة في دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول الجنوب وتوسيع تواجدها، وزيادة جدواها وفعاليتها، قصد تقليص الفجوة الرقمية الواسعة بينها وبين دول الشمال. وبين أهم هذه المقترحات نذكر:

أ. ضرورة إعادة كل دولة من دول الجنوب النظر في واقعها المعلوماتي، والسعي الحثيث لتطويره بما يتناسب مع عصر المعلومات، ودعمه بجميع الوسائل المادية والبشرية اللازمة.

ب. التوقف عن التبعية المطلقة، والتقليد الأعمى لدول الشمال، والعمل على تجديد دماء الثقافات الوطنية، ودعم الإبداع والاختراع على المستويات الوطنية، قصد التمكن من إقامة التكافؤ الحضاري، لأن لكل حضارة عناصر تفوقها الذاتي.

ج. تعميم الشبكات الداخلية في المؤسسات (*Intranet*) حتى يعتاد الموظفون فيها على التحاور الشبكي، والإفادة أكثر وبصورة علمية واعية من فرص إنترنت للتنمية الوطنية على المستويات الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية وغيرها.

- د. إن حصار المعلومة أصبح اليوم مع هذه التقنيات الحديثة خرافة، بل ضرباً من المستحيل، وعلينا أن نوجه جل اهتمامنا ورعايتنا لتوفير المعلومات، وتأمين النفوذ إليها أمام أكبر نسبة من المواطنين، لأننا إذا لم نفعل ذلك، فإننا لا ريب سنواجه صدمة المستقبل، أي العجز المذهل للتعامل مع عالم المعلومات، وهي أخطر أمراض الغد.
- هـ. إعطاء موضوع البحث والتطوير أهمية خاصة في تقييم تقنيات المعلومات وتطبيقها في الدول المتقدمة، وتطبيق المناسب منها في بلادنا، مع دعم التحديث دون تأخير.
- و. إعطاء موضوع التكوين حقه من الأهمية، التكوين على جميع المستويات، في الحسب والمدرسة، في الجامعة والمؤسسات، وتطوير برامج التكوين في معاهد المكتبات الوطنية وأقسامها بما يتناسب مع التكنولوجيات الحديثة، وتطوراتها.
- ز. إعطاء موضوع التعاون الاهتمام الذي يستحق، ونقصد به التعاون بين المكتبات وما في حكمها، كذا التعاون بين العلماء والباحثين، كذا التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية قصد الحصول على فائدة أشمل بتكاليف أقل.
- ح. إقامة المزيد من مراكز البحوث والمؤسسات العلمية وتطوير المكتبات الإلكترونية، والنشر الإلكتروني، وإنشاء مشروعات تعاون إقليمية في هذا المجال.
- ط. دعم القطاع الخاص حتى يقوم بدور أكثر فاعلية في مجال النشر الإلكتروني، وبخاصة الدوريات الإلكترونية، وفي مجال تقديم خدمات أوسع للمكتبات ومراكز المعلومات⁽¹⁷⁾

مواش البحث

(1) السعيد، سامر محمد. الإنترنت: المنافع والمحاذير. ط.1. الكويت: دار سعاد الصباح

لنشر، 1998. ص.ص. 95-96.

(2) Wolfgang G.Stock. Universitätsdienst der Telekommunikation und der Informationsdienste. BD-32 (1998)1. P.p.73-74.

- (3) صوفي عبد اللطيف. المكتبات الجامعية والبحث العلمي في مجتمع المعلومات. المجلة العربية للمعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000. م. 21، ع. 2. ص. 3.
- (4) العوضي، رفعت. باحثون و مفكرون عرب يحذرون من فخ العولمة. دمشق : صحيفة تشرين. 24 جويلية 1999. ع. 7463. ص. 10.
- (5) المرجع نفسه.
- (6) صوفي عبد اللطيف. المكتبات على طريق مجتمع المعلومات. أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي المكتبات والمعلومات حول: "المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي" نابل: 8-12 أكتوبر 1999. ص. 452.
- (7) الهندي، إحسان. العولمة، و أثرها السلبي على سيادة الدول. دمشق: معلومات دولية، ع. 58 (خريف 1998) ص. 61.
- (8) Ross, Shimmon. Konnen die Bibliotheken dazu beitragen, die digitale Kluft zu Überbrücken. BD-36 (2002)1. P.62.
- (9) Op.cit. p.61.
- (10) Op.cit. p.62.
- (11) Gipfeltreffen Kyushu-Okinawa 2000: Okinawa Charter on the global information society. Government of Japan. 2000.
- (12) Digital opportunities for all: meeting the challenge.
- (13) IKT= Information and Telekommunikationstechnik.
- (14) IFLA = International Federation for Library Association.
- (15) IFLA-UNESCO. The school library manifesto. IFLA, 1994
- (15) IFLA-UNESCO. The school library manifesto. IFLA, 2000
- (16) Ross, Shimmon. Op.cit. P.65.
- (17) TRIPS= Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights.
- (18) Ross, Shimmon. Op.cit. P.67
- (20) المسند، صالح بن محمد. تقنيات المعلومات والاتجاهات الراهنة في المكتبات ومراكز المعلومات. مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة: دار غريب للنشر، 2000. م. 5، ع. 3. ص. 33.